

May 2013 — Issue: 22



EIoD Newsletter



Inside this issue:

بحث عن مدى
تطبيق شركات
التأمين العاملة
بالسوق المصري
للحوكمة

ص ٣

سؤال وجواب

ص ٤

Thailand
leads re-
gion in cor-
porate gov-
ernance

ص ٦



الأنشطة الإقليمية
لمركز المديرين
المصري

ص ٢

البرامج التدريبية
لمركز المديرين
المصري

ص ٥

حوكمة الشركات
في تونس: إطار
تشريعي قوي
وواقع متواضع

ص ٦

Contact us

Address: 20 Emad Eldeen Street, Second Floor, Cairo, Egypt

Tel.: 25797368 ex.114

E-mail: research@eiod.org; germine.edward@efsa.gov.eg

أخبار من مصر**الأنشطة الإقليمية لمركز المديرين المصري**

في إطار الخدمات والأنشطة الإقليمية التي يقدمها مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع الجهات والمراكز المثيلة في الوطن العربي، يقدم المركز بالتعاون مع مركز عمان لحوكمة الشركات التابع للهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان عدد من البرامج التدريبية التي تتناول قضايا حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة مثل برنامج "سلسلة تطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة"، برنامج "دور سكرتير مجلس الإدارة - أمين السر"، وبرنامج "حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية" لعدد من كبار الشركات بسلطنة عمان وذلك خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٣

والجدير بالذكر أن مركز المديرين المصري قام بتقديم برنامج "تطوير وتنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة" باللغتين العربية والانجليزية لعدد من كبار موظفي الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مما ترك أثراً إيجابياً نتج عنه استمرار التعاون مع مركز عمان لحوكمة الشركات في تنفيذ عدد من المشروعات التي ترمي إلى زيادة نشر الوعي بتطبيقات حوكمة الشركات تحقيقاً لرسالة مركز المديرين المصري.

الهيئة العامة للرقابة المالية تقرر عودة آلية التداول في ذات الجلسة**اعتباراً من الخميس ٢٣ مايو ٢٠١٣**

في إطار دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تنظيم التعاملات في الأسواق المالية، ونظراً لرغبة أطراف السوق والمتعاملين فيه في إعادة تشغيل آلية التداول في ذات الجلسة.

وبعد قيام كل من البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والفيد المركزي بعقد جلسات تجريبية للتحقق من استعداد نظم التداول والمقاصة والتسوية، وإخطارهم للهيئة باستعدادهم لتشغيل تلك الآلية وفقاً للضوابط الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ٦٧ لسنة ٢٠١٢ الصادرة في ٨/١٠/٢٠١٢، والتي تمكن المتعاملين بالبورصة من بيع كل أو جزء مما تم شراؤه من أسهم في ذات جلسة التداول، أو شراء كل أو جزء مما تم بيعه من الأرصدة المتاحة للعميل في ذات جلسة التداول وفقاً للقواعد المرفقة بذات القرار، وذلك دون الإخلال بالقواعد والإجراءات الحاكمة للتداول الواردة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية. تعلن الهيئة أنه تقرر عودة آلية التداول في ذات الجلسة اعتباراً من جلسة تداول يوم الخميس ٢٣ مايو ٢٠١٣، بما يعمل على استكمال عودة عمل آليات السوق إلى سابق طبيعتها وتوفير المزيد من السيولة من خلالها.

يذكر أن آلية التداول في ذات الجلسة قد تم تعليق العمل بها ضمن حزمة متكاملة من الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الهيئة لإعادة العمل بسوق الأوراق المالية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير، والتي تضمنت عدداً من الضوابط والتدابير والآليات التي تعمل على الحد من اضطراب السوق عند بدء التداول وتسمح بعودتها تدريجياً إلى العمل الطبيعي، وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الحماية لحقوق المستثمرين، والتأكيد على مصداقية سوق الأوراق المالية واستمرارها في أداء مهمتها.

http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/EFSA%20News/News285.htm



أ. هشام السيد فرج الله صقر

هذا البحث مقدم لمعهد الاستثمار والتمويل
كمطلب تكميلي للحصول على درجة
الماستر في إدارة الاستثمار

بحث عن مدى تطبيق شركات التأمين العاملة بالسوق المصري للحوكمة وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والاتحاد العالمي لمراقبي التأمين IAIS وأثرها على الأداء

مفهوم حوكمة الشركات:

ليس هناك تعريف موحد للحوكمة المؤسسية حيث أخذ الباحثون يعرفون هذا المفهوم كل حسب توجهاته، ويرجع تنوع هذه التعريف إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية

ومن مفاهيم الحوكمة أنها النظام الذي يوجه ويضبط، أعمال الشركة، بحيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل /مجلس الإدارة، المساهمين، ذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشئون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء" (OECD Report, 2004).

وتعرف حوكمة الشركات بأنها "مجموعة الأنظمة (مثل الهيكل التنظيمي، والسياسات، والإجراءات) التي تستخدمها الشركات في عمليات الإدارة ومراقبة الأداء".

IAIS-INSURANCE CORE PRINCIPLES (ICPV) oct. 2011

تلعب حوكمة الشركات دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات التي تطرقت إلى موضوع حوكمة الشركات في الشركات المساهمة المصرية العاملة في سوق التأمين المصري سواء كانت مقيدة في البورصة أو غير مقيدة في البورصة للتعرف على مدى تطبيق الحوكمة في شركات التأمين العاملة في السوق المصري وتقديم التوصيات للأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة داخل وخارج الشركات من أجل ضمان التطبيق الجيد وتحقيق أهداف أصحاب المصالح المختلفة وخاصة حملة الوثائق.

على الرغم من أن شركة أنرون للطاقة من أكبر الشركات الأمريكية لديها نظام يتفق مع مبادئ الحوكمة لكن درجة التزام الشركة في تطبيق تلك المبادئ هو الذي أدى إلى تلك الانحرافات وانهيار وإفلاس الشركة.

مشكلة البحث :-

أن الارتباط بين الممارسة الجيدة لآليات حوكمة الشركات وأداء شركات التأمين العاملة بالسوق المصري يطرح العديد من الأسئلة والاستفسارات:

الأول: نسمع من وقت لآخر عن ضبط حالات تلاعب في الأسواق العالمية والتي تؤدي إلى ضياع أموال أصحاب المصالح في السوق ولكننا نادراً ما نسمع عن تلك الحالات في سوقنا؟ فهل يعني هذا أن الأمور مسيطر عليها والرقابة محكمة، وأن الأداء الإداري للقيادات على المستوى المطلوب؟

الثاني: شهد سوق التأمين المصري تغيرات جوهرية خلال السنوات القليلة الماضية من اندماج كلاً من شركات الشرق للتأمين والتأمين الأهلية والشركة المصرية لإعادة التأمين مع شركة مصر للتأمين، والشركات التي تم دمجها هي شركات عملاقة تتراوح أعمارها في السوق المصري إلى ما يقرب من المائة عام ولم يصرح عن الأسباب الحقيقية وراء هذه الاندماجات خاصة أن هذه الشركات كانت تحقق أرباحاً ومكاسب للدولة. هل سيكون مصير شركة مصر للتأمين المملوكة للدولة نفس مصير شركات التأمين الأخرى سواء بالتصفية أو البيع؟

أهداف البحث :

- التعرف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية.
- استكشاف مدى التزام شركات التأمين العاملة في السوق المصري بمبادئ الحوكمة وتشخيص أسباب تطبيق هذا النظام ومعوقاته.
- وضع إطار عام مقترح لنظام الحوكمة المؤسسية الملائم للتطبيق في شركات التأمين العاملة في السوق المصري

نتائج البحث:

- ضعف درجة التطبيق لمعايير مبادئ حوكمة الشركات وتفاوت درجة التطبيق.
- هناك علاقة تأثير بين تطبيق حوكمة الشركات وبين الأداء التشغيلي.

التوصيات

- يوصى بتشكيل لجنة من مجلسي الشعب والشورى للتعبير عن الملاك الحقيقيين (الشعب) في الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام والأعمال ومراقبة أعمال مجالس الإدارات.

تبنى جهات الإشراف والرقابة والهيئة العامة للاستثمار بتطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة المبدأ الأول "ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات" وإعداد مؤشر لقياس التطبيق العملي للحوكمة بما يحقق مصلحة الأطراف المختلفة.

يوصى بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية باعتماد نموذج الحوكمة المؤسسية المقترح من قبل الإتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS كإطار عمل ملزم لشركات التأمين.

تبنى الهيئة العامة للرقابة المالية استخدام الحوكمة كمؤشر لجودة الأداء المالي والتشغيلي لشركات التأمين مبني على أساس مدى جودة تطبيقها لمبادئ الحوكمة المؤسسية، يتم نشره بشكل دوري من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

يوصى بضرورة إنشاء الشركات لإدارة المخاطر أو لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تكون مهمتها تحديد وتصنيف المخاطر التشغيلية والمالية ومخاطر السوق ورسم الاستراتيجيات الخاصة بالتعامل مع كل نوع من هذه المخاطر.

حث مركز المديرين المصري على زيادة الوعي الحوكمي في قطاع التأمين وإعداد الدراسات والتقييم الحوكمي.

يوصى بتبني الهيئة العامة للاستثمار تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال إدراج أهم بنودها بالنظام الأساسي للشركات.

ينبغي المشاركة الفعالة في عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات، ودراسة هذا المفهوم وآليات تطبيقه بكافة الشركات، ومناقشته مع جميع الأطراف المعنية.

شرح عن "مهام لجان المراجعة" دليل عمل لجان المراجعة* عن مركز المديرين المصري – ٢٠٠٨

موجز لمهام لجنة المراجعة	
<ul style="list-style-type: none"> • مراقبة الوضع المالي للشركة والتحقق من سلامة ومصداقية القوائم المالية • تقييم مدى ملائمة الأساليب المحاسبية المتبعة بالشركة • متابعة أيه تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي 	الإشراف المالي
<ul style="list-style-type: none"> • تقييم كفاية وملائمة نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر • مراجعة خطط وتقارير المراجعة الداخلية • الحفاظ على / وحماية أصول الشركة عن طريق التعرف على وفهم بيئة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة وتحديد الكيفية التي يمكن أن يتم التعامل بها مع تلك المخاطر • تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح 	المراجعة الداخلية وعمليات الرقابة الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> • قيام اللجنة بترشيح مراجع خارجي لمجلس الإدارة، وذلك ليحصل المجلس على موافقة الجمعية العامة عليه • التوصية بتعيين، إعادة تعيين، أو عزل المراجع الخارجي • التوصية بتحديد مكافأة المراجع الخارجي • الاتصال الدائم بالمراجع الخارجي وفحص التقارير الصادرة عنه • مراجعة ومراقبة استقلالية المراجع الخارجي • وضع وتنفيذ سياسة حول مشاركة المراجع الخارجي في تقديم خدمات لا تتعلق بالمراجعة • تقييم الخدمات الأخرى التي لا تتعلق بعملية المراجعة التي يقدمها المراجع الخارجي • الاتصال الدائم بين مجلس الإدارة، والإدارة، والمراجعين الداخليين لمناقشة تلك الأمور 	ترشيح المراجع الخارجي ومتابعته
<ul style="list-style-type: none"> • تقييم نتائج التغييرات التي تطرأ على الإطار القانوني والتنظيمي لنظم الرقابة داخل الشركة • ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية • ضمان الالتزام بتطبيق برنامج سليم لمكافحة غسيل الأموال 	الالتزام ومكافحة غسيل الأموال
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد مدى قابلية الشركة للتعرض للمخاطر المختلفة بشكل عام • ضمان تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها • بالنسبة للبنوك، تحليل مستلزمات رأس المال الحالية والمستقبلية المتعلقة بأهدافه الإستراتيجية 	إدارة المخاطر

* تم إعداد دليل عمل لجان المراجعة في ضوء أفضل الممارسات الدولية للجان المراجعة كما تمت مراجعته بواسطة عدد من الخبراء المصريين وكذلك خبراء هيئتي سوق المال والبورصة المصرية. ويعد هذا الدليل مكملاً لما ورد بدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين في أكتوبر ٢٠٠٥. وهذا الدليل استرشادي يهدف لتحسين ممارسات لجان المراجعة بالشركات المصرية. وتكمن أهمية هذا الدليل المحوري للجان المراجعة في ضبط أداء الشركات وفي التأكد من التزامها بمعايير الحوكمة.

نبذة عن أحد البرامج التدريبية التي يقدمها مركز المديرين

برنامج شهادة المراجع الداخلي المؤهل

نبذة عن البرنامج

يقدم مركز المديرين المصري شهادة المراجع الداخلي المؤهل وتعد هذه الشهادة لازمة لتأهيل المراجع الداخلي وكذا الموضوعات المرتبطة بمجال المراجعة الداخلية والتي تعزز من قدراته على ممارسة المراجعة الداخلية. هذا ومن الجدير بالذكر أن هذا البرنامج قد تم إعداده بدعم تقني وفني من كبار الممارسين للمهنة في مصر.

الفئة المستهدفة

هذا البرنامج مصمم للمراجعين الداخليين، وأعضاء لجنة المراجعة والقيادات الإدارية في الشركات المقيدة وغير المقيدة بالبورصة في كل من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام وكذلك البنوك بمصر والشرق الأوسط.

الجزء الأول: مقدمة لمهنة المراجعة الداخلية

- الوحدة الأولى: عرض عام للمراجعة الداخلية
- الوحدة الثانية: المعايير المهنية
- الوحدة الثالثة: الرقابة الداخلية
- الوحدة الرابعة: التخطيط، وتقييم المخاطر

الجزء الثاني: المنهج العلمي للمراجعة الداخلية

- الوحدة الأولى: تطوير برامج المراجعة الداخلية
- الوحدة الثانية: أدلة مراجعة
- الوحدة الثالثة: أوراق عمل المراجعة
- الوحدة الرابعة: تقارير المراجعة الداخلية

الرابط الخاص بالبرنامج

http://www.eiod.org/TrainingCoursesDetails_AR.aspx?ID=3

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال على :

إدارة التدريب والتطوير بمركز المديرين المصري
تليفون: ٢٥٧٩٧٣٦٨ (٠٢) +٢ فاكس : ٢٥٧٤٥٥٩٨ (٠٢) +٢
البريد الإلكتروني eiod.training@efsa.gov.eg

أخبار من العالم

Corporate Governance in a Developing World

Ten years ago there was no Arabic term for "corporate governance" in the Middle East and North Africa (MENA) – a region dominated by family and state-owned enterprises.

Attention to governance was piecemeal. Companies had their own practices and policies addressing accountability and social responsibility but there were no regulatory precepts and little attention paid to details of transparency or conflict of interest – issues crucial to the running of a modern business.

<http://knowledge.insead.edu/csr/corporate-governance/corporate-governance-in-a-developing-world-2481>

Thailand leads region in corporate governance

"Thailand is a clear leader in corporate governance among Asian economies and emerging economies. To maintain that leadership, Thailand must ensure the effectiveness of the Thai Securities and Exchange Commission (SEC) and Bank of Thailand (BOT) and address raising the level of corporate governance for state owned enterprises" said David Robinett, Senior Private Sector Development Specialist, World Bank.

<http://www.nationmultimedia.com/business/Thailand-leads-region-in-corporate-governance-30204769.html>

حوكمة الشركات في تونس: إطار تشريعي قوي وواقع متواضع

تعني حوكمة الشركات -وهي مصطلح جديد نسبيًا في الفرنسية والعربية- تنظيم رقابة وإدارة الشركات. وعلى ذلك، تشكل مختلف الإجراءات والقوانين، وكذلك تنظيم الشركات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، الإطار المرجعي للحوكمة. وتدور حوكمة الشركات حول القضايا المتعلقة بتوزيع السلطات داخل الشركة، وتعريف مهام واختصاصات كل قسم، وإجراءات تعيين وإعفاء المديرين، والمكافآت وتوزيع الأرباح على العاملين، والخيارات الاستراتيجية، وحقوق المساهمين ومختلف الأطراف ذات المصلحة والتزاماتهم. إن حوكمة الشركات تعني: "إدارة الإدارة".

وعلى ذلك، فحوكمة الشركات تطرح شكلًا جديدًا لعملية اتخاذ القرار، تتعايش فيها مختلف الأطراف ذات المصلحة في تناغم مثالي لمصلحة جميع هذه الأطراف، من خلال قوانين، وهيئات قضائية، وقواعد محاسبية، وأسس صارمة تحكم عمل الشركات، وهدفها الأسمى جمعياً، العدالة والشفافية والنزاهة. لم يكن المشرع التونسي متأخرًا في أي وقت من الأوقات، حيث كانت القوانين التونسية مواكبةً، دائمًا، للمناخ الوطني والدولي. على أن القانون المتعلق بحوكمة الشركات جاء حديثًا نسبيًا، وقد ظهر قانون ٢٠٠٥ المتعلق بسلامة المعاملات المالية في سياق اقتصادي زلزلته بعض قضايا الفساد وسوء الإدارة، مثل قضية "باتام"، أو قضايا شركات أخرى عديدة مرت تحت غطاء من الصمت، وكذلك تكاثر القروض غير المسددة، والتهرب الضريبي الذي شاع في تونس.

ومن لا شك فيه أن وضع خطة محاسبية جديدة للشركات في تونس -عام ١٩٩٧- كان من أكبر الإصلاحات التي تحققت خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. فمن خلال تعزيز الرقابة الداخلية، يتيح قانون سلامة المعاملات المالية، إصدار معلومات مالية أفضل نوعيةً، فضلًا عن إتاحة النفاذ إلى طلب السوق، وذلك من أجل تحقيق درجة أكبر من الشفافية.

<http://www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world/tunisia/1133-la-gouvernance-dentreprise-en-tunisie-un-cadre-legislatif-etoffe-et-un-constat-mitige>